



دانييل ساسكايند

في مارس ٢٠٢٠، وصف رابي جوناثان ساكس، وهو من الشخصيات المؤثرة في الحياة الفكرية في بريطانيا، كارثة كوفيد-١٩ قائلاً إنها «أقرب ما يكون إلى الوحي المرسل إلى من لا يعتقدون في وجود خالق».



وظننت لبرهة أنها مضاهاة ملائمة. لقد استدعى مفهوم الكتاب المقدس للصدمة الذي استشعره كثير منا في مواجهة هذه الأزمة المفاجئة المتطرفة والمتسارعة بقوة. وأعرب عن رأيه بقوله: نحن «تراخينا لما يزيد على نصف قرن»، ثم استطرده فجأة «إننا في مواجهة مع هشاشة الوضع الإنساني وضعفه».

والآن، بعض مُضي بضعة أشهر، لا تزال مقارنة رابي ساكس مع ظهور الوحي تبدو ملائمة، وإن كان لسبب مختلف، ويجدر النظر فيها عندما نفكر في عالم ما بعد كوفيد-١٩. وهذه الأزمة مروعة لأسباب منها تعدد سماتها الجديدة غير المألوفة. إنها حالة طبية عالمية طارئة سببها فيروس لا يزال لا نفهم كنهه تماماً. وهي كارثة ألحقها الاقتصاد بنفسه كاستجابة ضرورية من السياسات للحد من انتشار الفيروس.

كيف سيصبح العالم مختلفاً بعد كوفيد-١٩؟

سنة من كبار المفكرين يدلون بدلوهم بشأن طريقة الجائحة في تغيير العالم

الصغيرة، وحاجة العاملين إلى التكيف مع التحولات المهنية. ولا ينتج هذه التسارع من التقدم التكنولوجي وحسب لكنه أيضا نتاج اعتبارات جديدة للصحة والسلامة، كما أن تعافي الاقتصادات وأسواق العمل سيستغرق وقتا ويُرجح أن تتغير. ومع تزايد هذه الاتجاهات العامة، أدت حقائق هذه الأزمة إلى إعادة النظر في عدة معتقدات، مع ما لها من آثار محتملة على الخيارات طويلة المدى للاقتصاد والمجتمع. وتختلف هذه الآثار بدءا من المواقف تجاه الكفاءة مقابل الصلابة، ومستقبل الأسهم، وتكثيف النشاط الاقتصادي والمعيشة، والسياسة الصناعية، ومنهجنا تجاه المشكلات التي تؤثر علينا جميعا وتدعونا إلى اتخاذ إجراءات عالمية وجماعية - مثل الجوائح وتغير المناخ - وحتى دور الحكومة والمؤسسات المختلفة.

وعلى مدى العقدين الماضيين، انتقلت المسؤولية في الاقتصادات المتقدمة عموما من المؤسسات إلى الأفراد. ومع ذلك، تخضع النظم الطبية للاختبار في الوقت الحاضر، ووجدت أوجه نقص في معظمها، بينما المزايا كإجازات المرضية مدفوعة الأجر وحتى الدخل الأساسي المعمم تخضع للمراجعة. وهناك احتمالات بحدوث تحول طويل المدى في طريقة دعم المؤسسات للأفراد، عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي ومن خلال عقد اجتماعي أكثر احتواء للجميع. وكما يبين التاريخ، فإن ما يتقرر من اختيارات في فترات الأزمات يمكن أن يشكل العالم على مدى عقود قادمة. والأمر الذي سيظل يكتسب أهمية بالغة هو الحاجة إلى العمل الجماعي لبناء الاقتصادات التي تحقق النمو الاقتصادي الاحتوائي والرخاء والسلامة للجميع.

جيمس ماننيكا رئيس ومدير معهد ماكينزي العالمي.

جين سالدانا

في كتاب *The Pandemic Is a Portal*، يقول المؤلف الهندي أرونداتي روي: «كانت الجوائح على مر التاريخ تدفع البشرية إلى التخلي عن ماضيها وتخيل عالمها من جديد. وليس ثمة اختلاف في هذه الجائحة. إنها بوابة للعبور بين عالم والعالم الذي يليه.»



وبالتالي فإن الطريقة التي تعمل بها تعددية الأطراف يتعين أن تتغير لكي تعكس هذا العالم المختلف تماما. إن جائحة كوفيد-19 تشكل اختبارا لحدود التعاون العالمي؛ فلا يزال دعم الاقتصادات النامية بصفة خاصة غير كافٍ. لقد تضررت هذه الاقتصادات في وقت مبكر من تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، من خلال قنوات تضمنت الخروج القياسي للتدفقات الرأسمالية وضيق الأوضاع

ومع هذا، فبمرور الوقت، أصبح من الواضح كذلك أن قدرا كبيرا من أشد الضغوط التي تسببها الأزمة ليس جديدا على الإطلاق. فالاختلافات اللافتة للانتباه في الإصابة بمرض كوفيد-19 ونتائجها تبدو وكأنها انعكاس لأوجه عدم المساواة الاقتصادية التي نعيشها. وعدم التوافق الواضح بين القيمة الاجتماعية لما يقوم به «أهم العاملين» والأجور المتدنية التي يحصلون عليها ينبع من إخفاق السوق المعتاد في تقييم الأعمال المهمة بالقدر الذي تستحقه.

وكان يتعين أن نتوقع هذا الترحيب بتبني المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة عن الفيروس بعد مرور عقد من تزايد التيارات الشعبية وتراجع الإيمان بالخبراء. وكان علينا ألا نتفاجأ من غياب استجابة دولية منسقة على نحو صحيح، نظرا للترحيب بالسياسة في أنحاء العالم التي أخذت تنادي بمبدأ «وطني أولا» خلال السنوات الأخيرة.

وبالتالي، جاءت الأزمة بمثابة وحي بمعنى أكثر حرفية - إنها تركز انتباهنا الجماعي على كثير من أوجه عدم العدالة والضعف التي تشوب بالفعل طريقة معيشتنا معا. وإذا كانت هذه الأخطاء قد غابت عن أنظار الناس فيما مضى، فمن الصعب ألا يرونها الآن.

كيف سيبدو العالم بعد كوفيد-19؟ كثير من المشكلات التي سنواجهها خلال العقد المقبل ستكون ببساطة صورة أكثر تطرفا من تلك التي نواجهها بالفعل اليوم. ولن يبدو العالم مختلفا كثيرا هذه المرة إلا إذا قررنا أن نتخذ إجراءات لحل هذه المشكلات وإجراء تغيير جوهري في طريقنا للخروج من هذه الأزمة.

دانييل ساسكايند زميل في علم الاقتصاد في كلية بالبول بجامعة أكسفورد ومؤلف *A World Without Work* (Allen Lane, 2020).

جيمس ماننيكا

ليس من المرجح أن يعود العالم بعد كوفيد-19 إلى ما كان عليه من قبل. وكثير من الاتجاهات العامة الموجودة فعليا في الاقتصاد العالمي تسير الآن بوتيرة أسرع بسبب تأثير الجائحة. ويصدق ذلك بصفة



خاصة على الاقتصاد الرقمي، مع تزايد السلوك الرقمي كالعلم والتعلم من بُعد، والتطبيب من بُعد، وخدمات التسليم. وقد تتسارع وتيرة التغيرات الهيكلية الأخرى، بما فيها التحول إلى سلاسل التوريد الإقليمية وتزايد انفجار تدفقات البيانات العابرة للحدود.

لقد وصل مستقبل العمل مبكرا عن مواعده، تصحبه تحدياته - وربما تضاعف كثير منها - مثل استقطاب الدخل، وتعرض العمالة للمخاطر، ومزيد من الأعمال

والدعم الدولي مسألة تتعلق بالنجاة الجماعية والاستثمار في مستقبل الصحة والاقتصاد العالمي وتعدد الأطراف. والخيار لنا، غير أن الإجراءات التي يتخذها صندوق النقد الدولي والنظام متعدد الأطراف ستشكل عاملاً حاسماً.

وهدفنا للتعافي ينبغي أن يكون هو التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج والتوصل إلى عقد اجتماعي جديد. والاستثمار العام في اقتصاد الرعاية والتعليم والبنية التحتية منخفضة الكربون يمكن أن يشكل عماد التحفيز الذي يحد من عدم المساواة. ومن شأن سياسة الأجور والتفاوض الجماعي وتنظيم سوق العمل أن تنعش الطلب والدخل بينما تضع نهاية لنموذج عمل يسمح للشركات بعدم تحمل أي مسؤولية عن العاملين لديها.

وينبغي معالجة مشكلة الديون من خلال عملية لتخفيف أعبائها تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام لكل بلد. فقصر النظر في ضبط أوضاع المالية العامة كان يشكل عقبة أمام إدارة الدين وتخفيضه عقب الأزمة المالية العالمية، وسيقلل مرة أخرى من قدرتنا على التعامل مع الأزمات الصحية والاقتصادية مستقبلاً.

والرخاء المشترك يمكن أن يكون هو ثمرة عالم كوفيد-١٩ الذي يتميز بالطموح المشترك والتضامن العالمي.

شاران بارو أمين عام الاتحاد الدولي لنقابات العمال.

سيرجيو ريبيلو

سيرتك كوفيد-١٩ بصمة لا تزول على الاقتصاد العالمي، إذ إنه سيُحدث تغييرات دائمة ويعلمنا دروساً مهمة.

ومن المحتمل أن يصبح الكشف عن الإصابة بالفيروس جزءاً من حياتنا، تماماً مثلما أصبحت الإجراءات الأمنية واسعة الانتشار بعد أحداث ١١ سبتمبر. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في البنية التحتية الضرورية للكشف عن حالات التفشي الفيروسي مستقبلاً. وهذا الاستثمار يحمي الاقتصادات إذا تبين أن مفعول المناعة من كوفيد-١٩ مؤقت.

واعتمد كثير من الاقتصادات طرقاً مختلفة من «Kurzarbeit» أي دعم العمل لوقت قصير الذي تمنحه ألمانيا في فترة الجائحة. فهذه السياسة تحفظ للعاملين وظائفهم بعدد ساعات وأجور أقل، بينما تعوضهم الحكومة عن بعض الانخفاض في أجورهم. ومن خلال الحفاظ على سلامة التوافق بين الشركات والعاملين، يصبح الاقتصاد مستعداً بشكل أفضل للتعافي السريع. ويكتسب تحسين سبل تنفيذ هذه السياسات أهمية ويجعلها جزءاً دائماً من مجموعة أدواتنا للتعافي الاقتصادي.



المالية. وفي مواجهة أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، تركز هذه الاقتصاد تحت وطأة ضغط غير مسبوق على قدراتها المالية المحدودة بالفعل لتلبية احتياجات الصحة العامة والاحتياجات الاجتماعية الملحة.

والاختيارات التي تتقرر اليوم ستكون لها عواقب بعيدة المدى. ولا يمكن تبرير الاعتماد على نفس الحلول، كما أنه يتجاهل حجم المعاناة الإنسانية التي سببتها الجائحة.

ووضع برنامج إصلاح مناسب بقيادة الأمم المتحدة يجب أن يتضمن دور صندوق النقد الدولي في معالجة المشكلات الهيكلية التي دفعت إلى الانكشاف لمخاطر الديون على مستوى الاقتصادات النامية. ويجب أن يهدف هذه البرنامج إلى تحويل مسار تمويل التنمية بعيداً عن الإصلاحات المواتية للسوق ومنح الحوافز للاستثمار الخاص. ويجب أن يتخلص من وصمة التقشف. علاوة على ذلك، يجب على البلدان الغنية أن تفي في النهاية بالتزاماتها في ظل المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويجب تصحيح اختلال القوى بين المؤسسات العالمية تحقيقاً للعدالة في الاعتراف باحتياجات ثلثي سكان العالم الذي يعيشون في بلدان جنوب الكرة الأرضية والإقرار بحقوقهم.

وإذا لم يتصد المجتمع الدولي لهذه المسألة بشكل حاسم الآن فسوف يخرج جدول أعمال ٢٠٣٠ واتفاقية باريس عن مسارهما بشكل كارثي. ونحن الآن في حاجة إلى تعددية جديدة — يكون لإصلاح مؤسستي بريتون وودز دور رئيسي فيها — ويجب أن تقوم على رؤية للتنمية تضع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمناخ في صميم اهتماماتها.

جين سالدانا مدير الشبكة الأوروبية للديون والتنمية.

شاران بارو

يجب على العالم بعد الموجة الأولى من كوفيد-١٩ أن يكون أكثر احتواءً وصلابة واستدامة. فنحن نعيش اليوم في عالم تزايدت فيه عدم المساواة بين البلدان وداخلها نتيجة لتسابق الشركات إلى القاع، ووجود



العمال الفقراء على مستوى شريحة واسعة من القوى العاملة العالمية. وقد عانى عدد هائل من البلدان من الصدمات الخارجية لكوفيد-١٩ في ظل عدم وجود حماية اجتماعية شاملة، أو نظم قوية للصحة العامة، أو خطة لخفض انبعاثات الكربون إلى الصفر الصافي بحلول ٢٠٥٠، أو اقتصاد حقيقي مستدام يوفر وظائف عالية الجودة.

وقد عُقد مؤتمر بريتون وودز بينما كان أوار الحرب لا يزال مشتعلًا، وساعد على تشكيل أساس العقد الاجتماعي بعد الحرب. وبالمثل، نحن في حاجة إلى صياغة خطة طموحة لإعادة الإعمار بينما نعمل للقضاء على الجائحة.

ومن المرجح أن يصبح العمل من بُعد أكثر شيوعاً. فكانت لدينا بعض الأدلة على أن العمل من المنزل يرقى على أقل تقدير إلى مستوى الإنتاجية من العمل في المكاتب. ومع ذلك، كان كثير من الشركات يحجم عن تبني العمل من بُعد. والآن، ربما أصبح العمل من بُعد واقعا دائما بعد أن مر كثير منها بهذه التجربة وحقق نتائج جيدة.

وقد عجلت أزمة الجائحة من وتيرة التحول الرقمي، مع زيادة التوسع في التجارة الإلكترونية وتسريع وتيرة اعتماد التطبيق من بُعد، والمؤتمرات المرئية، والتعليم عبر شبكة الإنترنت، والتكنولوجيا المالية.

أما الشركات المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية فتواجه مشكلات من نقص الإمدادات ومن حدوث اختناقات. ومن المرجح أن يقدم عدد كبير من هذه الشركات على إعادة بعض منشآت الإنتاج إلى بلدانها. ولسوء الحظ أن هذا الاتجاه لن يوفر عددا كبيرا من الوظائف نظرا لاحتمال استخدام الوسائل الآلية في معظم عمليات الإنتاج.

وسيصبح حجم الحكومات أكبر بعد قيامها بدور شركة التأمين والمستثمر الأخير أثناء الأزمة. وسوف يتصاعد الدين العام، فيسبب تحديات مالية حول العالم.

وأبرز الدروس المُستفادة من جائحة كوفيد- ١٩ هو إدراك أهمية العمل معا لحل المشكلات التي تؤثر على الجنس البشري قاطبة. ففي اتحادنا قوة أكبر مما في انقسامنا.

سيرجيو ريبيلو أستاذ التمويل الدولي في كلية كيلوغ للإدارة بجامعة نورث ويسترن.

إيان بريمر

كان النظام العالمي متغيرا بصفة مستمرة قبل أزمة كوفيد- ١٩ مباشرة. وأدى فيروس كورونا إلى تعجيل ثلاثة من الاتجاهات العامة الجغرافية-السياسية التي ستشكل نظامنا العالمي التالي... والذي



سيكون في انتظارنا على الجانب الآخر من هذه الجائحة.

الاتجاه العام الأول هو **اللاعولمة**، فالمصاعب اللوجستية التي أبرزتها الأزمة الحالية تشير بالفعل إلى التحول بعيدا عن سلاسل التوريد العالمية في الوقت المطلوب. ولكن مع تصاعد المصاعب الاقتصادية، فإن **النمو الحتمي للقومية وسياسة «وطني أولا»** سيدفعان الشركات إلى توطيق عملياتها التي تمنح الأفضلية لسلاسل العرض الوطنية والإقليمية.

والاتجاه العام الثالث، وهو **صعود الدور الجغرافي-السياسي للصين**، ظل قيد الإعداد على مدى أكثر من ثلاثة عقود. ولكن بينما نجحت الصين في التحول إلى

قوة اقتصادية وتكنولوجية عظيمة، لم يتوقع أحد منها أن تصبح قوة عظمى «ناعمة». ومن شأن هذه الأزمة تغيير الوضع، إذا استمرت المساعي الدبلوماسية للصين بشأن الأزمة واستمرت النظرة تجاه بيجين بأنها كانت أكثر فعالية بكثير من بقية العالم في استجابتها لتفشي الفيروس.

وبطبيعة الحال، إن ما يبدو من أن الصين أفضل حالا من غيرها لا يعني أن الأمر كذلك بالفعل. فهناك من الأسباب ما يدعو إلى النظرة تجاه أرقام الصين بشيء من الحذر. وهذا الشعور العام بعدم الثقة ازداد اشتعالا بفعل تستر الصين على تفشي الفيروس في البداية، مما مكنه من الانتشار في أنحاء العالم. فيميل دونالد ترامب وأعضاء إدارته نحو هذه القصة كاستراتيجية انتخابية ولصرف الانتباه بعيدا عن الطريقة التي اتبعوها هم في التعامل مع الجائحة. ولن تدعن الصين لهذه الادعاءات، الأمر الذي يزيد الاحتمالات بأنه متى خرج العالم من الجائحة الحالية، سوف يُقَمِّم بنا في حرب باردة جديدة، لكنها هذه المرة بين الولايات المتحدة والصين.

وسواء بدأ العالم نظاما جديدا أم لا، هناك بعض الأمور التي لا تتغير. **FD**

إيان بريمر رئيس ومؤسس مجموعة الأوروبية الآسيوية.